PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**1-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Health insurance law…awaiting "kiss of life"!**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mustafa Badawy**

«التأمين الصحى» .. ينتظر قبلة الحياة .. !!

جلسة ساخنة بـ «حقوق الإنسان» لمناقشة القانون .. قبل عرضه على البرلمان

فايق: المنظومة الصحية تحتاج لإصلاح عاجل .. التوافق المجتمعى على القانون حتى لا تتكرر أزمة الخدمة المدنية

مناقشات حامية وآراء ساخنة شهدتها الجلسة التشاورية التى نظمها المجلس القومى لحقوق الإنسان أمس بشأن مشروع قانون التأمين الصحى الجديد وافتتحها محمد فايق رئيس المجلس وأدارها كمال عباس رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

حضر الجلسة د. صلاح سلام وجورج إسحاق عضوا المجلس وعدد كبير من أعضاء لجنة إعداد القانون وممثلون عن نقابة الأطباء ووزارة المالية ولجنة الدفاع عن الحق فى الصحة والمهتمون بالشأن الطبى.

قال محمد فايد رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان ان المنظومة الصحية فى مصر تحتاج إلى إصلاح عاجل وبدوره المجلس اقام ٣ ورش واحدة خاصة بازمة الأدوية والثانية كانت بخصوص الإصلاح الصحى والثالثة كان بخصوص التأمين الصحى.

اضاف انه بسبب حالة التوتر الموجودة فى البرلمان علينا قبل التفكير فى إرسال قانون التأمين الصحى إلى البرلمان ان يكون عليه توافق مجتمعى تام حتى لا يحدث معه ما حدث لقانون الخدمة المدنية.

طالب كمال عباس رئيس لجنة الاقتصادية والاجتماعية بالمجلس الحكومة بالاستماع إلى صوت المعارضة لأن الجميع فى النهاية ينشد الوصول لتأمين صحى شامل لكل المواطنين.

قال د. طارق كامل الأستاذ بطب القاهرة وعضو لجنة إعداد القانون وعضو مجلس إدارة نقابة الأطباء ان القانون محاولة لتغطية ٩٠ مليون مواطن تحت مظلة صحية واحدة ويعتمد على اشتراكات ومساهمات الأفراد على أن تدفع الدولة لغير القادرين.

أضاف: اننا نجمع كل الآراء والأفكار للاستفادة منها.. منوها إلى وجود مجموعة وزارية لإعادة صياغة بعض المواد التى يثار حولها الجدل.. مطالبا باستغلال الفرصة التى وضعت الخدمة الصحية على رأس أولوياتها وعلينا التمسك بالفرصة.

أشار د. طارق إلى عدم وجود بديل غير هذا القانون ولو تم رفضه سوف تظل الخدمة الصحية على ما هى عليه والمتضرر فى النهاية هو المواطن ولهذا لابد من الوصول لصيغة توافقية لصالح المواطن.

يقول د. محمد حسن خليل منسق لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة ان فلسفة القانون تقوم على فصل التمويل عن الخدمة وشراء الخدمة من جميع المقدمين سواء من القطاع الحكومى أو القطاع الخاص على أساس الجودة.. مؤكدا انه لا يجوز شراء الخدمة من القطاع الحكومى أن القطاع الخاص بنفس السعر لان هذا يحول القطاع الحكومى إلى قطاع ربحى خاصة وأن لجنة التسعير سيكون ٢٥٪ منها من مقدمى الخدمة فى القطاع الخاص.. وكل هؤلاء يقومون بالتسعير على أساس احتساب نسبة الربح وهذا الكلام يتناقض مع الدستور لأن هذا القطاع غير ربحى.

اضاف ان الفصل بين التمويل وتقديم الخدمة أدى إلى إنشاء ٣ هيئات واحدة للرعاية الصحية الشاملة والثانية لتقديم الخدمات والثالثة خاصة بالرقابة ورغم النص بان هذه الهيئات غير ربحية إلا انها فى الشروط تعمل كلها كشركات ربحية.. فمثلا هيئة الرقابة تأخذ رسوما من المستشفيات نظير اعتمادها ورسوما أخرى إذا ساهمت فى رفع مستوى جودتها.

انتقد د. خليل الاشتراكات او ما يسمى المساهمات وهى نسبة سعر التحاليل والاشعاعات والأدوية قد تصل إلى ٤٠٠ جنيه ليس فى الشهر الواحد فقط ولكن فى كل عيادة وهذا فوق طاقة شعب أكثر من نصفه تحت خط الفقر.. كما انتقد زيادة نسبة الاشتراكات سنويا طبقا لنسبة التضخم أو العلاوة أيهما أقل.

يقول د. رشوان شعبان أمين عام مساعد نقابة الأطباء ان النقابة بها انتقادات محددة على مشروع القانون فهو بهذا الشكل مرفوض لعدم وجود دراسة اكتوارية تحدد نسبة المنتفعين لوجود مناطق مختلفة وبيئات متباينة وبالتالى اختلاف طبيعة الأمراض وأيضا لابد من تحديد المبلغ المخصص للتمويل.

قالت د. وجيدة أنور أستاذ الصحة العامة بطب عين شمس وعضو لجنة وضع الدستور: اننا نريد عمل إصلاح صحى شامل وكل المحاولات السابقة لذلك باءت بالفشل بسبب عدم وجود قانون.. مؤكدة أن هذا القانون إلزامى تكافلى يغطى كل الأسرة.. منوها إلى ان ٦٠٪ من الصرف على الصحة يأتى من جيب المريض وأسرته ونحن بدورنا نريد التخفيف على المواطن.

قال د. محمد سعيط نائب أول وزير المالية وعضو اللجنة: اننا نتلقى تعديلات وبالفعل نقوم بإدخالها على المسودة.. ولن يتم إرسال هذا المشروع إلى البرلمان إلا بعد إدخال كل الملاحظات.. مؤكدا أن غير القادرين والذين ستقوم الدولة بدفع الاشتراكات بالنيابة عنهم تحددهم وزارة التضامن وفقا للحد الأدنى.

طالب د. عبدالمنعم عبيد أستاذ التخدير بجامعة القاهرة وعضو لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة بالتفرغ التام من القطاع الخاص حتى ينضم للتأمين الصحى وأيضا تشكيل ديمقراطى للتأمين الصحى عن طريق جمعية عمومية من المشتركين او ما يطلق عليه المشاركة الشعبية.

يقول د. علاء غنام عضو لجنة الحق فى الصحة ان المشكلة هو غياب العدالة الاجتماعية.. مؤكدا ان هذا القانون تم إجهاضه أكثر من مرة.. الأولى أيام د. إسماعيل سلام واتحاد العمال رفضه والثانية أيام د. عوض تاج الدين بزيادة الاشتراكات ووافق اتحاد العمال ثم محاولة أخيرة من حاتم الصيلى الذى كان يهدف إلى تحويل التأمين الصحى إلى شركة مساهمة.

قالت د. سلوى العنترى أستاذ الاقتصاد ان المشكلة هى تعريف غير القادرين وأن يتم عن طريق وزارة التضامن استرشادا بالحد الأدنى مخوفة من أن وزارة التضامن سوف تعمل على مستحقى معاش تكافل وكراسة على اعتبارهم غير قادرين والتأكيد اللجنة لا تقصد هؤلاء.

مصطفى بدوى

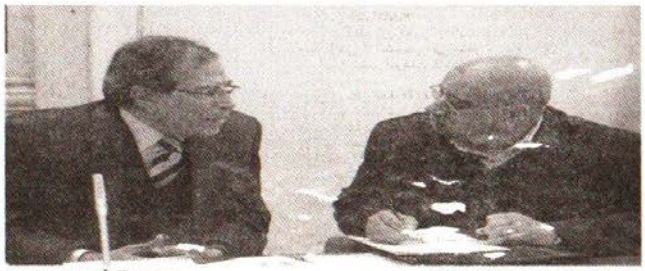

عدسة: أحمد حسن

د. طارق كامل يتحدث لـ «المساء»

د. محمد حسن

د. رشوان شعبان

مطلوب .. إعفاء المواليد والطلبة .. ومن يقل راتبه عن 1200 جنيه .. من الاشتراك